

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 18/00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2012/40*
Original: English

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2012: حقائق وأرقام

جنيف، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 - وقد صدر اليوم تقرير أقل البلدان نمواً 2012، المعنون تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية¹.

اتجاهات الهجرة

- ارتفع عدد الأشخاص المهاجرين من أقل البلدان نمواً من 19 مليون في عام 2000 إلى 27 مليون في عام 2010. وهذا الرقم يمثل ما نسبته 3.3 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان؛
- يُشكّل عدد المهاجرين من أقل البلدان نمواً ما نسبته 13 في المائة من مجموع المهاجرين على نطاق العالم - وهي نسبة مماثلة لنسبة سكان أقل البلدان نمواً من مجموع سكان العالم (12.1 في المائة)؛
- يعيش أربعة أحماس المهاجرين من أقل البلدان نمواً في بلدان نامية (في الجنوب)، بينما يعيش الخمس المتبقي في بلدان متقدمة (في الشمال).

التحويلات المالية

- زادت التحويلات المالية بقرابة ثمانية أضعاف في الفترة الممتدة بين عام 1990 وعام 2011: من 3.5 مليار دولار إلى 27 مليار دولار. وما فتئت هذه التحويلات تتزايد منذ عام 2008 رغم اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها؛
- في عام 2011، بلغت التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً قرابة ضعف قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان (15 مليار دولار)، وهو مستوى لم تتجاوزه سوى المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر للتمويل الأجنبي (42 مليار دولار في عام 2010)؛

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +1 212 963 8302 , 41229175828+ , 41795024311 , unctadpress@unctad.org , <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

التقرير (رقم المبيعات E.12.II.D.18, ISBN-13: 978-92-1-1128611) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org

- زاد نصيب الفرد من سكان أقل البلدان نمواً من التحويلات المالية إلى هذه البلدان بثلاثة أضعاف في الفترة الممتدة بين عام 2000 وعام 2010: من عشرة دولارات إلى 30 دولاراً؛
- تتسم التحويلات المالية بالنسبة لأقل البلدان نمواً بأهمية أكبر بكثير منها بالنسبة لمجموعات البلدان الأخرى. ففي أقل البلدان نمواً، تُشكّل التحويلات المالية ما نسبته 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و15 في المائة من قيمة الصادرات. وهاتان النسبتان أعلى بثلاثة أضعاف منهما في البلدان النامية الأخرى (غير المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً)؛
- في الفترة من عام 2008 إلى عام 2010، شكّلت التحويلات المالية أكثر من خمس الناتج المحلي الإجمالي ليسوتو وساموا وهايتي ونيبال؛
- في الفترة من عام 2009 إلى عام 2011، تلقت نيبال وهايتي قدرًا من العملات الأجنبية عن طريق التحويلات المالية يفوق ما حصلنا عليه من الصادرات؛
- بالنسبة لتسعة بلدان من أقل البلدان نمواً، فاقت تدفقات التحويلات المالية ما ورد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة 2008-2010. وهذه البلدان هي: بنغلاديش وتوغو وساموا والسنغال والسودان وليسوتو ونيبال وهايتي واليمن. وفي ثمانية بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، فاقت التحويلات المالية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال تلك الفترة. وهذه البلدان هي: إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوروندي وجزر القمر وغامبيا وغينيا - بيساو وكيريباس؛
- يوجد منشأ ثلثي التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً في بلدان نامية؛
- تبلغ كلفة تحويل الأموال، على نطاق العالم، ما نسبته 9 في المائة من قيمة المبلغ المرسل؛ وفي حالة أقل البلدان نمواً، تزيد كلفة التحويل (12 في المائة) عن هذه النسبة بمقدار الثلث؛
- لو كانت البلدان الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى قد دفعت رسوم تحويلات تعادل المتوسط العالمي لكان ما حصلت عليه من تحويلات مالية أعلى بما مقداره 6 مليارات دولار في عام 2010؛
- استأثرت ثلاثة بلدان فقط بما نسبته 66 في المائة من مجموع التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً في الفترة 2009-2011. وهذه البلدان هي: بنغلاديش والسودان ونيبال؛
- يوجد لدى أقل البلدان نمواً الآن عدد من الاشتراكات في خدمات الهواتف النقالة (368 لكل 1 000 من السكان) يفوق ما لديها من الحسابات المصرفية (171 حساباً لكل 1 000 من السكان). ويمكن استخدام الهواتف النقالة لتلقي وإرسال الحوالات المالية.

هجرة الأدمغة

- يعيش في الخارج واحد من بين كل خمسة أشخاص من ذوي المهارات العالية من أقل البلدان نمواً (أي من الحائزين على شهادات جامعية). وفي البلدان المتقدمة، تبلغ هذه النسبة واحداً من بين كل 25 شخصاً؛
- هناك ستة بلدان من أقل البلدان نمواً لديها عدد من الأشخاص الحاصلين على تعليم جامعي ممن يعيشون في الخارج يفوق عددهم في الداخل. وهذه البلدان هي: توفالو وساموا وسيراليون وغامبيا وهايتي؛
- يعيش في بلدان متقدمة ثلثا عدد الأشخاص ذوي المهارات العالية المهاجرين من أقل البلدان نمواً، بينما يعيش ثلثهم في بلدان نامية؛
- يُعتبر معدل هجرة الأدمغة (أي نسبة المواطنين ذوي المهارات العالية الذين يعيشون في الخارج) معديلاً "مرتفعاً" (أكثر من 20 في المائة) في معظم أقل البلدان نمواً (30 من بين 48)؛
- يُقدّر عدد الخريجين الجامعيين من أقل البلدان نمواً الذين يعيشون ويعملون في الخارج بمليون شخص؛
- كلما ارتفع مستوى الدخل في البلدان المضيفة، ارتفع مستوى اختيار الهجرة إليها. ففي البلدان المتقدمة، تبلغ نسبة المهاجرين إليها من الحائزين على شهادات جامعية 35 في المائة؛ أما في أقل البلدان نمواً، فتبلغ نسبة المهاجرين الحائزين على نفس المستوى من التعليم 4 في المائة فقط. وتنطبق هذه النسب على المهاجرين الوافدين من جميع البلدان، ولكن نسباً مماثلة تنطبق أيضاً على المهاجرين القادمين من أقل البلدان نمواً؛
- يعيش ثلث المهاجرين من أقل البلدان نمواً من الحائزين على شهادات جامعية في بلد واحد فقط هو الولايات المتحدة الأمريكية.

الأداء الاقتصادي الكلي

- بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي لأقل البلدان نمواً منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية (2009-2011) 4.7 في المائة، أي أقل بكثير مما كان عليه خلال سنوات الازدهار (2003-2008) حين بلغ 7.9 في المائة. وهذا يعني أن معدل النمو السنوي لدخل الفرد قد انخفض من 5.4 في المائة خلال فترة الازدهار إلى 2.4 في المائة؛
- كان متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في عام 2011 (4.2 في المائة) أدنى حتى من معدل النمو (4.9 في المائة) الذي كانت هذه البلدان قد سجلته في عام 2009 أثناء فترة الكساد العالمي؛
- سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في أقل البلدان نمواً زيادة طفيفة من 20.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2005-2007 إلى 21.6 في المائة في الفترة 2008-2010. إلا أنه ظل أدنى بكثير من مثيله في البلدان النامية الأخرى التي سجلت معدلاً قدره 30.1 في المائة في الفترة الأخيرة؛
- لا تزال أقل البلدان نمواً تعتمد اعتماداً شديداً على المصادر الخارجية. وقد كان العجز في الحساب الجاري أعلى من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً في عام 2011، بينما بلغ في 13 بلداً آخر من هذه البلدان أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- بلغت نسبة فجوة الموارد (الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمار المحلي) في الفترة 2008-2010 نحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حالة أقل البلدان نمواً غير المصدرة للنفط؛
- يوجد منشأ ما نسبته 62 في المائة من الصادرات من 48 بلداً من أقل البلدان نمواً في خمسة بلدان فقط هي: أنغولا وبنغلاديش والسودان وغينيا الاستوائية واليمن. وهذه البلدان، باستثناء بنغلاديش، هي بلدان مُصدرة للنفط؛
- تعتمد صادرات أقل البلدان نمواً اعتماداً شديداً على مُنتج واحد (النفط) الذي يُولد ما نسبته 46 في المائة من مجموع إيرادات صادراتها؛
- كانت وجهة ما يزيد عن نصف صادرات أقل البلدان نمواً (54 في المائة) إلى بلدان نامية في عام 2011، مما يؤكد الأهمية المتزايدة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويبلغ ما يرد إلى الصين من صادرات أقل البلدان نمواً ما نسبته 26.4 في المائة، وهي نسبة تتخطى مثيلتها في الاتحاد الأوروبي (20.4 في المائة) والولايات المتحدة (19 في المائة).

ما هي أقل البلدان نمواً؟

تُصنّف الأمم المتحدة حالياً 48 بلداً بوصفها "أقل البلدان نمواً". وهذه البلدان موزّعة فيما بين المناطق التالية:

أفريقيا (33): إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر.

آسيا (9): أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، تيمور - ليشتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كمبوديا، ميانمار، نيبال، اليمن.

منطقة البحر الكاريبي (1): هايتي.

منطقة المحيط الهادئ (5): توفالو، جزر سليمان، ساموا، فانواتو، كيريباس.

الشكل 1: أقل البلدان نمواً (48 بلداً)



وضع قائمة أقل البلدان نمواً

تُراجع قائمة أقل البلدان نمواً كل ثلاث سنوات من قِبَل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة استناداً إلى توصيات لجنة السياسات الإنمائية. وفي آخر عملية مراجعة للقائمة جرت في آذار/مارس 2012، استخدمت لجنة السياسات الإنمائية المعايير الثلاثة التالية:

- 1- معيار لدخل الفرد يستند إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (متوسط 3 سنوات)، بعتبة قدرها 992 دولاراً لحالات الإضافة إلى القائمة، وعتبة قدرها 1 190 دولاراً لحالات "التخريج" من وضع أقل البلدان نمواً؛
- 2- معيار للأصول البشرية يستند إلى مؤشر مركب (مؤشر الأصول البشرية) يشمل مؤشرات التغذية والصحة والالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة؛
- 3- معيار للهشاشة الاقتصادية يستند إلى مؤشر مركب (مؤشر الهشاشة الاقتصادية) يشمل مؤشرات الصدمات الطبيعية، والصدمات ذات الصلة بالتجارة، والتعرض المادي للصدمات، والتعرض الاقتصادي للصدمات، وصغر الحجم، والبعد الجغرافي.

وبالنسبة لهذه المعايير الثلاثة جميعها، تُستخدم عتبات مختلفة لتحديد حالات الإضافة إلى قائمة أقل البلدان نمواً وحالات تخريج البلدان من هذه القائمة. فالبلد يكون مؤهلاً لإضافته إلى القائمة إذا استوفى عتبات الإضافة فيما يتصل بالمعايير الثلاثة جميعها وإذا كان عدد سكانه لا يزيد عن 75 مليون نسمة. ويكون البلد مؤهلاً عادة لتخريجه من قائمة أقل البلدان نمواً إذا استوفى عتبات التخريج المحددة في إطار معيارين اثنين على الأقل من المعايير الثلاثة في عمليتين متتاليتين من عمليات مراجعة القائمة التي تُجرى كل ثلاث سنوات. إلا أنه إذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لبلد من أقل البلدان نمواً إلى مستوى لا يقل عن ضعف عتبة التخريج، يُعتبر البلد عندها مؤهلاً لتخريجه من القائمة بصرف النظر عن أدائه في إطار المعيارين الآخرين.

وقد تم حتى الآن تخريج ثلاثة بلدان فقط من قائمة أقل البلدان نمواً: بوتسوانا في كانون الأول/ديسمبر 1994؛ والرأس الأخضر في كانون الأول/ديسمبر 2007؛ وملديف في كانون الثاني/يناير 2011. ومن المزمع أن يتم تخريج ساموا في 1 كانون الثاني/يناير 2014. وقد أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه 2009، توصية لجنة السياسات الإنمائية الداعية إلى تخريج غينيا الاستوائية وقبيل في تموز/يوليه 2012 توصية اللجنة الداعية إلى تخريج فانواتو. ويلزم أيضاً الحصول على تأييد الجمعية العامة لكي يتم رسمياً تخريج هذين البلدين من قائمة أقل البلدان نمواً.

*** ** ***